

تحليل وقياس أثر الحساب الجاري في الموازنة العامة (العجز المزدوج) للعراق للمدة

2020 – 2004

أ.م.د. دلدار حيدر أحمد، قسم العلوم الاقتصادية، الكلية، جامعة زاخو، دهوك، إقليم كردستان، العراق

المستخلص

يعاني الاقتصاد العراقي من عجز مالي هيكلي لان الاتفاق الحكومي مرتبط بالإيرادات النفطية التي يفوق معدل نموها معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي وهذا أدى الى حدوث اختلالات هيكلية في مكونات الناتج المحلي، مسبباً ضعف الاستقرار في النشاط الاقتصادي العراقي. لذا يهدف البحث الى بيان طبيعة تأثير الموازنة العامة بتغيرات الحساب الجاري من خلال تعقب أسعار النفط والأثر الذي يتركه موقف الحساب الجاري في الاتفاق العام من مكونات الإيرادات الكلية ومن ثم انعكاس هذه الآلية على مجمل القطاعات الاقتصادية وبيان أهم محددات ذلك التأثير، مع افتراض أن الاقتصاد العراقي لا يمتلك عمق مالي لغرض معالجة عجز الموازنة عندما يكون هناك عجز في الحساب الجاري للاقتصاد العراقي خلال مدة البحث (2004-2020). وتم الاستناد على المنهج الاستقرائي من خلال محاولة اعطاء نتيجة كلية حول العجز المزدوج، مع استخدام الاساليب الكمية لتحليل البيانات المتاحة واستخلاص النتائج منها.

في التحليل للوصول الى أهم النتائج، اذ تبين من خلال التحليل القياسي وجود علاقة طردية بين موقف الموازنة العامة وموقف الحساب الجاري وهذا يفسر خاصية العجز المزدوج في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث. لذا من الضروري العمل على زيادة معدلات نمو الاتفاق العام بعيداً عن نمو الإيرادات النفطية.

الكلمات المفتاحية: الحساب الجاري، عجز الموازنة، العجز المزدوج، العراق، ARDL

1. المقدمة

تتصف البلدان الريعية التي يتحدد دخلها بالطلب الخارجي، نتيجة لاثار عجز الحساب الجاري والمسبب للعجز في الموازنة العامة، بأختلال هيكلي بنيوي، اذا تعتمد الموازنة العامة على الجزء الأكبر من الإيرادات على المصدر النفطي، مما يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية والناجمة عن تقلبات اسواق النفط العالمية، ونتيجة لهذه الآلية فان عرض النقد يتحرك من خلال الاتفاق العام مسبباً مايسمى بالهجمة المالية على الاساس النقدي، لذا يعتبر عرض النقد متغير داخلي يتحدد بناءً على الإيرادات النفطية والتي ستتقد من خلال سعر الصرف، من هنا ان توازن الموازنة (نتيجة الارتباط المزدوج) في اقتصاد قائم على اساس النفط، لا يضمن الاستقرار الاقتصادي، ففي حالة الفائض سيرتفع الطلب الكلي ليتجاوز العرض الكلي مسبباً ظاهرة التضخم نتيجة مرونة الاتفاق العام مقارنة بمتغيرات الطلب الكلي الاخرى، اما الحالة العجز سينخفض الطلب الكلي بسبب الاتفاق الحكومي دون مستوى مكونات هذا الطلب "مسبباً ظاهرة الركود.

2. منهجية البحث

1.2 مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد العراقي من عجز مالي بنيوي اذ يفوق الاتفاق الحكومي نمو الإيرادات النفطية بسبب الاعتماد على عوائد النفط في تمويل النشاط الاقتصادي الاستهلاكي وعدم توظيف الإيرادات النفطية في المجالات الانتاجية مما يسبب عجزاً مالياً تراكمياً.

2.2 اهمية البحث

تأتي اهمية البحث من اهمية الدور والاعتماد الشبه تام على موقف الحساب الجاري واثره في الموازنة العامة، لذا يقال ان العجز مزدوج في الاقتصاد العراقي نتيجة ارتباط الإيرادات النفطية بالاتفاق العام لا بل أكثر من ذلك اصبح العجز توأماً نتيجة لارتباط الإيرادات النفطية بالاتفاق الجاري الاستهلاكي، لذا يحاول البحث تسليط الضوء على دور الحساب الجاري في الموازنة التي تعتمد بشكل شبه كامل على عوائد النفط ومدى قدرة العراق على بناء قاعدة انتاجية متنوعة من اجل نمو الناتج بمعدل يفوق نمو الاتفاق الحكومي.

3.2 هدف البحث

يهدف البحث الى أثر موقف الحساب الجاري الى موقف الموازنة العامة، وبيان طبيعة تأثير الموازنة العامة بتغيرات الحساب الجاري من خلال تعقب تغيرات اسعار النفط والاثار الذي يتركه موقف الحساب الجاري في الاتفاق العام من مكونات الإيرادات الكلية والتي تشكل الإيرادات النفطية اغلبها عبر تنقيد هذه الإيرادات من خلال سعر الصرف، ثم انعكاس هذه الآلية على مجمل القطاعات الاقتصادية، مع بيان أهم محددات ذلك التأثير .

4.2 فرضية البحث

ينطلق البحث من الفرضية التالية :

عندما يكون ميل الادخار الكلي منخفض والسوق المالية لم تتعمق بعد، يكون العجز في الموازنة ذات تأثير مباشر وسلبي على نمو الناتج المحلي الاجمالي، بسبب العجز المزدوج، علماً بزيادة اسعار النفط ترفع منحى الاتفاق الحكومي الى الاعلى " اي بمعنى مرونة الاتفاق الحكومي لزيادة الاسعار وغير مرونة للانخفاض" هذا يفسر اعتماد مصادر الدخل على الطلب الخارجي " لذل يجب الامساك بالاتفاق الجاري عند زيادة الايرادات النفطية، والعمل على زيادة الاهمية النسبية للاتفاق الاستثماري للقطاعات الاقتصادية والمتمثلة بالقطاع الزراعي والصناعية والسياحي على حساب قطاع الخدمات والذي يستحوذ اليوم على مجمل الناتج المحلي الاجمالي.

5.2 منهجية البحث

يتبع البحث المنهج الاستقرائي من خلال محاولة اعطاء نتيجة كلية حول العجز المزدوج ، مبنية على مقدمات جزئية عن بعض المؤشرات المعبرة عنها ، مع استخدام الاساليب الكمية لتحليل البيانات المتاحة واستخلاص النتائج منها .اذ يتم الاستفادة من الاسلوب الكمي القائم على استخدام طرائق واساليب القياس الاقتصادي في تقدير وتقييم طبيعة العلاقة بين المتغيرات. وان الدراسة ستطبق اختبارات التحليل للسلاسل الزمنية كاختبارات جذر الوحدة (Unit Roots) واختبار التكامل المشترك (Co-integration) باستخدام الانحدار الناقلي للإبطاء الموزع (ARDL)، مع إجراء الاختبارات التشخيصية للانموذج، وكذلك اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات للنموذج باستخدام برمجيات Eviews الاحصائي، علماً حدود البحث تضمنت:

اولاً: الحدود المكانية في هذه الدراسة تقتصر فقط على الاقتصاد العراقي انموذجاً.

ثانياً: الحدود الزمانية تتمثل في الفترة من 2004 الى 2020.

أما بالنسبة للبيانات سوف يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المصادر الثانوية للحصول على البيانات الخاصة بالاقتصاد العراقي، وعلى وجه الخصوص من قاعدة بيانات البنك الدولي و بيانات موقع البنك المركزي العراقي، بالإضافة إلى المعلومات و البيانات التي نحصل عليها من موقع وزارة التخطيط، و البيانات الموجودة في الابحاث و الدراسات السابقة.

6.2 هيكلية البحث

تم تقسيم الدراسة الى ثلاث محاور :

المحور الاول: يتناول الاطار النظري والمفاهيمي للعلاقة بين الموازنة العامة والحساب الجاري .

اما المحور الثاني : سنتناول تطور وتحليل طبيعة واداء العلاقة بين الموازنة العامة والحساب الجاري العراقي للمدة 2004-2020، من خلال تطور طبيعة واداء الموازنة العامة في العراق للمدة 2004-2020 ، وكذلك تطور طبيعة واداء الحساب الجاري العراقي للمدة 2004-2020.

اما المحور الثالث: سيتم تناول قياس وتحليل أثر الحساب الجاري في الموازنة العامة للاقتصاد العراقي خلال نفس المدة.

7.2 الدراسات المرجعية

1. دراسة: (منصوري و الشاهد، 2020) الموسومة بـ (العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي، وميزان المدفوعات في الجزائر للمدة 2000-2017 باستخدام نماذج أشعة الانحدار الناقلي (VAR)).
 - كان الهدف من الدراسة هو تحديد العلاقة السببية بين الإنفاق العام وميزان مدفوعات الاقتصاد الجزائري وإثباتها كنموذج في البلدان النامية الرعية للمدة 2000-2017، واستندت هذه الدراسة إلى تحليلها القياسي والوصفي ، ولا سيما استخدام نماذج شعاع الانحدار الناقلي (VECM)، وفي ضوء الأنموذج المستخدم لتحديد العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات؛ استخدم عدد من الاختبارات، مثل العلاقة السببية Angel-Granger. وكشفت الدراسة عن وجود علاقة سببية من جانب واحد تنبئة من ميزان المدفوعات الى الموازنة العامة.
 2. دراسة: (مخيف و شندي، 2020) الموسومة بـ (تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في مصر للمدة 1990-2018).
- تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والعجز التجاري وتحليلها، ويعد ميزان المدفوعات العنصر الرئيسي في تحديد موقف الموازنة العامة، مع مراعاة التقلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. واستخدمت الدراسة أساليب قياسية وإحصائية لتحقيق هذه الافتراضات. وتشير النتائج إلى وجود علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري ، وكشفت الدراسة أيضاً عن وجود ارتباط في الاتجاهين بين عجز الموازنة والعجز التجاري.

3. دراسة: (عبدالوحيد وعبدالحمد، 2018) الموسومة بأثر عجز الموازنة العامة في عجز الميزان التجاري في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية 1980-2016. الغرض من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة بين تطور الموازنة العامة والميزان التجاري، وتناولت الدراسة الأساس النظري للعلاقة بين العجزين، وهو ما يفسره افتراضان: تكافؤ الريكارد، الذي ينفي وجود أي صلة بين العجزين، والاقتراح الكينزي، الذي يربط إيجابيًا بين العجزين، بالإضافة إلى الافتراض أن العجز في الحساب الجاري يتأثر بالعجز في الموازنة. ويعتقد الباحثون أن الموازنة تؤدي دورًا مهمًا لأنها تتعامل مع مختلف الجوانب الاقتصادية، بما في ذلك الميزان التجاري. وأظهر التحليل وجود صلة بين عجز الموازنة (التفقات والإيرادات) في الميزان التجاري للاقتصاد الجزائري، وهو الاقتصاد النفطي، وهذا التأثير في الميزان التجاري خصوصاً نظرًا لأهمية الإيرادات النفطية لمكونات الموازنة العامة والميزان التجاري، وتعزيز نسبة العجز إلى الموازنة العامة والميزان التجاري.. واستندت الدراسة إلى أساليب كمية ووصفية.

4. دراسة " (الكسواني، 2001) الموسومة بالعلاقة بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري

5. والغرض من الدراسة هو تحليل العلاقة بين عجز الموازنة وميزان المدفوعات وشرحها من خلال الحساب الجاري في الاقتصاد النفطي، وتهدف الدراسة إلى اختبار فرض التكافؤ الريكارد على عدم وجود صلة بين عجز الموازنة والحساب الجاري، وكذلك التحقق من المقترح الكينزي بوجود صلة مباشرة وسببية بين عجز الموازنة وحساب العجز الجاري. وحاولت الدراسة تقديم اقتراح بديل، تماشيًا مع واقع البلدان النفطية، بأن هناك علاقة سببية بين العجزين، بمعنى أن اتجاه تلك السببية من عجز الحساب الجاري وباتجاه عجز الموازنة العامة وبالعكس. واعتمدت الدراسة طريقة للربط بين نهجين رئيسيين: الأول الوصفي والتحليلي القائم على دراسات النظرية الاقتصادية المتعلقة بأدبيات عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري. ويستند النهج الثاني الكمي إلى أساليب القياسية. واعتمدت الدراسة على بيانات زمنية سنوية لكلا العجزين، تغطي المدة 1970-1999. وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أهمها:

1. أ. وجود علاقة إيجابية على المدين القصير والطويل بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري.

2. ب. بيان وإشارة العلاقة السببية بين العجزين مع الاثر الأكبر للحساب الجاري في الموازنة العامة.

6. دراسة (Coban & Balıkcıoğlu، 2016) الموسومة بـ "ثلاثية العجز أو تباعد التوائم: تحليل اللوحة ديناميكية Triple Deficit or Twin Divergence: "A Dynamic Panel Analysis

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى العلاقة بين كل من عجز الموازنة، وعجز الحساب الجاري، والادخار الخاص من منظور النهي الريكارد والكينزي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بينهم على نطاق واسع، وبرهنت الدراسة إمكانية تطبيق كل من الفرضيتين (توامة العجز والعجز الثلاثي). وقد استخدمت الدراسة عينة من 24 دولة ذات الاقتصادات المتحولة للمدة (2002-2013)، واعتمدت على الأسلوب الوصفي والقياسي باستخدام البيانات اللوحية الديناميكية بالاعتماد على طريقة تقنية العزوم المتقدمة (GMM). وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات منها: وجود علاقة إيجابية بين عجز الحساب الجاري، وعجز الموازنة العامة، وعجز المدخرات الاستثمارية، وأثر نسبة الصادرات والواردات في عجز الحساب الجاري وانخفاض عائدات الضريبة نتيجة تخفيض الضرائب المباشرة على الواردات.

7. دراسة (AL-juboori، 2012) الموسومة بـ "تحليل العلاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات في العراق".

Balance The Analysis of the Relationship between the Public Budget and the of Payment in Iraq for the period (1991 to 2008)

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة بيان علاقة الموازنة العامة بميزان المدفوعات وتحليلها، وركزت الدراسة على العجز والفائض في كل من الموازنة العامة وميزان الحساب الجاري ممثلًا لميزان المدفوعات في الاقتصاد العراقي كونه اقتصادًا نفطيًا مفتوحًا، ويتعرض إلى تقلبات كبيرة بسبب تأثير العوامل الخارجية التي تؤدي إلى تغيرات في أسعار النفط، وتشكل نسبة كبيرة من الصادرات والإيرادات للدولة، وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب القياسي من أجل تأكيد وجود العلاقة بينهما.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها:

أ- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة تبادلية موجبة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

ب- بينت الدراسة أن القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي يؤدي دورًا كبيرًا في تكوين مصادر الإيرادات والصادرات للدولة العراقية، وهذا يؤدي إلى العجز أو الفائض في كل من الموازنة العامة والحساب الجاري بسبب التغيرات في أسعاره.

تقييم هذه الدراسات ومقارنتها بالدراسة الحالية:

أظهرت هذه الدراسات المعروضة مدى تأثير الموازنة العامة في موقف ميزان المدفوعات من خلال الحساب الجاري. واستخدمت بعض هذه الدراسات الطرق القياسية في توضيح تلك الآثار التي تتولد من خلال هذه العلاقة وبينها. أما من ناحية المقارنة مع الدراسة المراد مناقشتها وهي كالتالي:

أن أهمية العلاقة بين الموازنة العامة والحساب الجاري هي الأساس في حركة النشاط الاقتصادي في العراق وبجميع مكوناته وذلك لكون الاقتصاد العراقي يمتاز بالريعية وكذلك يمتاز بان الاتفاق العام بنمو بنمو الإيرادات النفطية ويفوق كثيراً نمو الناتج المحلي الاجمالي ، من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة .

3. الاطار النظري والمفاهيمي للعلاقة بين الموازنة العامة والحساب الجاري

1.3 تمهيد

أن العلاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات توضح من خلال تفسير القنوات الموجودة بين التوازن الداخلي والخارجي وتحليلها، ويكون التحليل من منظور كثير من النماذج والدراسات والمناهج الفكرية. وتمتد هذه العلاقة إلى إظهار دور كبير من هذه المناهج والنظريات التي تعد من الوسائل المهمة لمعرفة العلاقة بين آثار انتقال هذه العلاقة وآلياتها بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات. وفي الوقت نفسه تتأثر العلاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات بكثير من العوامل التي يمكن أن يكون لها دور في تحديد اتجاه هذه العلاقة بين المتغيرين، وبعض هذه المحددات تتعلق بالجانب النقدي أو النظام النقدي، وبعض الآخر بالجانب المالي، لذا يمكن القول إنه ليس هناك طريقة أو نموذج واحد فقط لتحليل العلاقة بين الموازنة العامة وموقف الحساب الجاري، نظراً لأن قرارات الإنفاق مرتبطة بقرار التمويل، وإن استيراد بلد ما، ما هو إلا تصدير لبقية دول العالم، ويجب سداد الديون التي تنشأ خلال هذه القرارات، وهناك تشابك بين هذه العلاقات، لذلك عند الحديث عن موقف الحساب الجاري كجزء مهم من ميزان المدفوعات أصبح من المعتاد تحديد ثلاثة طرقات رئيسة، كطريقة المرونة، ومنهج الاستيعاب، والمناهج النقدية. لذا سنحاول في هذا المحور أن نلقي الضوء على آلية انتقال أثر الحساب الجاري في الموازنة العامة في ظل هذه النماذج. إن ميزان المدفوعات في أي دولة ما هو إلا المكان الذي تتلاقى فيه تدفقات تجارتها ومالياتها. ومن هذه الالتقاء تولد كثير من المفاهيم والعلاقات، ومتمتد آثار تلك العلاقات إلى كثير من المتغيرات الاقتصادية. ومن بينها العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في الدول الربية والذي يوصف بالعجز المزدوج. ولن نخلو هذه العلاقة من تشابكات فيما بينها، ولهذا بسبب علاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى. وبما أن العلاقة بين هذه المتغيرات متشابكة، لذا دراستها تحتاج إلى قراءة كل أبعاد الموضوع. من هنا سنركز الاهتمام في هذا المحور على آلية انتقال أثر موقف الحساب الجاري على الموازنة العامة بسبب وجود علاقة قوية بين كل من الموازنة العامة والحساب الجاري نتيجة الاعتماد على قطاع استخراجي واحد في تمويل وحركة كل مكونات الناتج المحلي الاجمالي .

2.3 الية انتقال أثر موقف الحساب الجاري في موقف الموازنة العامة للدول الربية

يمكن النظر الى ميزان المدفوعات بأنه بيان موجز بكل المعاملات الاقتصادية التي تجري بين القطاع العائلي والمنشآت الحكومية والوكلاء في احد البلدان ، وبقية العالم خلال مدة زمنية معينة . وتتضمن المعاملات ، الصادرات والاستيرادات ، والتدفقات المختلفة لرأس المال (إبدجان، 2012، ص484)، ومن خلال هذا التعريف ينظر الى حساب ميزان المدفوعات الى ثلاثة اربعة وهي ميزان الحساب الجاري (CA) ورصيد رأس المال (KA) وميزان الرصيد المالي (FA) وعلى النحو التالي:

$$BOP=CA+KA+FA$$

ويعد الحساب الجاري احد المكونات الرئيسية في ميزان المدفوعات (نشأت الوكيل ، 2006، p204) والتي تضم كل من حساب السلع والخدمات والدخل والتحويلات من طرف واحد . ويمكن النظر الى الموازنة العامة بأنها بيان مالي يحدد تقديرات الإيرادات المتوقعة للحكومة والنفقات المقترحة لمدة محددة عادة تكون سنة ، او هي تقدير تفصيلي أحتالي لنفقات الدولة وإيراداتها مدة زمنية مقبلة تكون عادة سنة تعد من قبل السلطات التنفيذية وتعتمد من قبل السلطات التشريعية ، ويمكن النظر كذلك للموازنة العامة بأنها عملية توقع واجازة للنفقات وإيرادات الدولة العامة عن مدة زمنية مقبلة عادة تكون سنة ، فتعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية ، وبذلك فهي وسيلة لتحقيق الاستقرار في الاتجاهات كافة (السياسة والاقتصادية والاجتماعية) وهي وسيلة لتحقيق الاستقرار والخطط الحكومية المستقبلية ، وهي بذلك اداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويمكن ان ننظر الى عجز الموازنة بوصفه مقياساً لمعرفة سلوك الإيرادات العامة والنفقات العامة على الصعيدين للتوازن الخارجي والداخلي .

من هنا يمكن ملاحظة الترابط بين الموازنة العامة وموقف الحساب الجاري في الدول الربية (مصادر الدخل تعتمد على الطلب الخارجي)، فموقف الموازنة العامة يتحرك بموقف الحساب الجاري وينفس الاتجاه والرابط بينهما هو سعر الصرف، لذلك يقال ان العجز مزدوج ، بحيث إذا كان الحساب الجاري ككل في حالة عجز، فإن البلد يقترض فعلياً لتمويل الإنفاق الجاري على الاستيرادات من خلال تمويل الاتفاق العام في الموازنة . وبالمثل، إذا كان الحساب الجاري في حالة فائض فإن الدولة تقرض المال للآخرين لتمويل استهلاكهم صادراتها، اي بمعنى ان الاتفاق العام يتحرك بالإيرادات النفطية والآخر يتحرك بموقف الحساب الجاري في ميزان المدفوعات .من هنا فإن الحساب الجاري في البلدان الربية هو بديل شبه تام ، للفرق بين المدخرات الوطنية والاستثمار. من هنا يمكن القول ان عملية الاقتراض الخارجي مرتبطة بالعجز بميزان المدفوعات وليس بموقف الموازنة العامة للدولة ، ومن المرجح أن يعكس هذا الحد وما يقابله من قيود على قدرة بلد ما على إدارة عجز الحساب الجاري توقعات النمو المستقبلي في الدخل القومي لخدمة ذلك الدين وبكل تأكيد سينعكس هذا العجز في الحساب الجاري على كل مكونات الطلب الكلي من خلال الاتفاق عبر مايسمى بمضاعف الاتفاق الحكومي في البلدان الربية (ابريهي أحمد 2015، 290)، وقد يؤدي التوقف المفاجئ في التمويل الى تباطؤ حاد في الطلب المحلي وهذا بكل تأكيد سينعكس على قيمة العملة المحلية من خلال رفع سعر الصرف او الى انخفاض في سعر الصرف الحقيقي والذي من المتوقع ان يحدث عدم التوازن الداخلي والخارجي؛ أي مستوى سعر الصرف الحقيقي الذي لا يتسق مع عدم وجود فجوة في الناتج ، ووضع الحساب الجاري الذي يمكن تحمله بالنظر إلى التدفقات المالية. ويشار عادة إلى هذا المستوى من سعر الصرف الحقيقي باسم "السعر الصرف الأساسي للتوازن . لذلك تختلف أشكال الترابط بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات من دولة إلى أخرى، بحيث تنبثق هذه العلاقة من

الهيكل الاقتصادي ونوع النظام الاقتصادي والمالي المتبع من قبل الدولة. وإن دراسة العلاقة بين التوازن الداخلي (الموازنة العامة) ممثلاً للسياسة المالية ورصيد الحساب الجاري ممثلاً لسياسة ميزان المدفوعات، ترمي إلى معرفة القناة التي تربط بين القطاعين. وأحد أشكال هذه العلاقة في الاقتصادات الربعية هو الاعتماد الدولة على إيرادات الصادرات النفطية، وهو الحساب المجهن على ميزان المدفوعات، كما أنها تعدّ مصدر الحصول على السلع والخدمات التي لا يؤمنها الناتج المحلي. وبالتالي ضخامة الإنفاق العام الذي ينمو بنمو الإيرادات النفطية ويفوق نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يسبب زيادة المديونية (الدين / الناتج) وعدم ما يسمى بالاستدامة المالية أو استدامة الدين. ويتجسد فائض الحساب الجاري أو عجزه في الفرق بين مجموع البنود الرأهنة والبنود المدينة التي تتضمن ميزان تجارة السلع والخدمات و صافي الدخل وعوائد عناصر الإنتاج، فضلاً عن المدفوعات التحويلية، وفي هذا الصدد فإن أسعار النفط العالمي تنعكس بشكل كبير على أسعار الصادرات النفطية، بل العنصر المرحح لفائض الحساب الجاري، وفي المقابل يمثل رصيد الموازنة العامة الفرق السنوي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة. ومن الملاحظ أن تغلب الإيرادات أو بمعنى آخر فائض / عجز مرهون بتلك الإيرادات المرتبطة بنشاط قطاع المحروقات في حين يغلب على النفقات تلك الموجهة إلى بند الاتفاق تعبيراً عن حجم النفقات الاستهلاكية، ومستوى الاستخدام في القطاع العام. (الحيدري 2021، 86)

ونلاحظ في هذا النوع من الاقتصاد العلاقة بين الرصيد الخارجي و سعر النفط من جهة و رصيد الموازنة من جهة أخرى. وهذا يصبح رصيد الموازنة تابعاً لما يحدث من تغيرات في الرصيد الخارجي. ورصيد الحساب الجاري أي يتأثر بجانب الاستيرادات، فارتفاع قيمتها عبر السنوات وخاصة الاستيرادات الأساسية يؤدي إلى تقليص الفائض الخارجي من جهة ومن جهة أخرى يدفع الحكومة إلى زيادة دعم أسعار السلع الأساسية في الداخل. وهناك شكل آخر للترابط بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات من خلال أثر العجز في الموازنة على الادخار والدخل. وكانت آلية هذا التأثير تحدث من خلال أثر العجز في الموازنة العامة على المدخرات الوطنية والمحلية، ونمو الدخل القومي، ومستويات المعيشة في المستقبل. (وردة 2016، 5) وتشير أدلة كثيرة إلى أن استمرار العجز يؤدي إلى خفض الادخار الوطني. وفي هذا المجال وضع المحاسبة الموحدة بعض المعايير، منها أن يقابل الانخفاض في المدخرات الوطنية في الاستثمار المحلي، ويجب أيضاً الانخفاض في صافي الاستثمار الأجنبي. وفي كلتا الحالتين، يتراجع رأس المال الذي يملكه الأفراد، الأمر الذي يقلل بدوره من الدخل القومي المستقبلي ومستويات المعيشة في المستقبل مقارنة بمستواها في غياب العجز. وبالطبع هذا يرتبط بجانب آخر من الموضوع، وهو عندما تكون الموازنة في حالة العجز؛ فإنه يؤدي إلى خفض الدخل القومي المستقبلي بصرف النظر عن إذا ما كان هناك ما يكفي من تدفقات رأس المال الأجنبي إلى البلد للحفاظ على رصيد رأس المال المحلي. وإذا كانت تدفقات رأس المال إلى الداخل كافية للحفاظ على ثبات رصيد رأس المال المحلي، فإن الأثر الوحيد لذلك هو أن يظل الإنتاج المحلي ثابتاً.

4. تطور وتحليل طبيعة واداء العلاقة بين الموازنة العامة والحساب الجاري العراقي وأنعكاسها على الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2004-2020

1.4 تمهيد

يعتبر الاقتصاد العراقي احد الاقتصادات النامية المعتمدة اساساً على قطاع استخراجي واحد (النفط) لاغراض التصدير. لذا يوصف بضعف امكاناته على امتلاك استقلال كبير في تقرير سياسته الاقتصادية الداخلية والخارجية، أي في تحديد ورسم السياسة النقدية والمالية وسياسة الصرف الاجنبي وميزان المدفوعات، فان الاراء تكاد تتفق على ان الاستقرار و التوازن في الاقتصاد العراقي اصبح هو الاستثناء وان التقلبات التي تعصف به هي الاساس. وعلى الرغم من تحول الدولة (في اطار الفلسفة المتبناة العامة) الى اقتصاد السوق الحر، الا انه لم نجد في الواقع اي برنامج للسياسة الاقتصادية واضحة المعالم للحكومة واطار تشريعي اقتصادي للدولة طيلة المدة الممتدة من عام 2004-2020، مع ضعف القدرات الانتاجية الصناعية والزراعية والخدمية، وندرة العوامل المساندة للعملية الانتاجية (البنية التحتية والفوقية) وافتقار المؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق وهو ما يتناقض تماماً مع الدعوات الى امكانية جذب رؤوس الاموال العراقية المهاجرة وكذلك الاستثمار الاجنبي.

وعلى الرغم من زيادة الموارد المالية للدولة (الاحتياطيات الدولية) والاعلان عن موازنات حكومية غاية في التوسع فان البلد لايزال يعاني من تضخم ركودي حاد وجمود شبه تام في جهازه الانتاجي لان نسبة ماخصص للاتفاق الجاري الاستهلاكي من الاتفاق العام يفوق ثلاث اضعاف ماخصص للاتفاق الاستثماري من الاتفاق العام، وازاء ما يحدث من تغيرات في الطلب الكلي. وهذا يعني ببساطة ان الضغوط التضخمية يتم التنفيس عنها عبر زيادة الاستيرادات وما يترتب على ذلك من ضغط على قيمة العملة المحلي عبر نافذة بيع العملة، وانعكاس ذلك سلباً على مستوى الاسعار المحلية، الامر الذي يترتب عليه انخفاض الدخل الحقيقي للفرد العراقي والمعبر عنه بالرفاهية ولا يجد من يحلل صعوبة في تفسير المعادلة المتناقضة بين زيادة الايرادات المالية الهائلة للدولة والتوسع المتكرر في الاتفاق العام من جهة وفنور حركة النشاط الاقتصادي وضعف الطاقات الانتاجية الحالية وانتشار البطالة والفقر بين قرابة نصف سكان البلد، من هنا تأتي أهمية البحث من خلال الاعتماد الشبه تام للاتفاق العام على الإيرادات النفطية عبر دراسة العلاقة بين الموازنة العامة وموقف الحساب الجاري.

2.4 تحليل اتجاهات الموازنة العامة في العراق للمدة 2004-2020

تتسم الموازنة العامة في العراق بالطابع الاستهلاكي التشغيلي على حساب الطابع الاستثماري ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مساهمة أجمالي الإيرادات ونموه بالاتفاق العام ونموه خلال مدة الدراسة فهي لا تقل عن 90% في أحسن الظروف من هنا بنمو الاتفاق العام بنمو الإيرادات النفطية عبر مدة البحث و يفوق كثيراً نمو الناتج المحلي الاجمالي وهذا يؤثر الخاصية الربعية ويؤثر حجم العجز البيوي لجميع القطاعات الاقتصادية بمكونات الناتج المحلي الاجمالي.

جدول (1) مكونات الموازنة العامة ونموها السنوي ونسبته من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2004-2020 (مليون دينار)

البند السنوات	أجمالي الإيرادات	نمو %	أجمالي النفقات	نمو %	الفائض / العجز في الموازنة العامة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	نسبة الفائض / العجز في الموازنة الى الناتج المحلي %
2004	32982739	-	32117491	-	865248	53235358	1.625
2005	40502890	22.8	26375175	-17.9	14127715	73533598	19.212
2006	49055545	21.1	38806679	47.1	10248866	95587954	10.721
2007	54599451	11.3	39031232	0.6	15568219	111455813	13.968
2008	80252182	47.0	59403375	52.2	20848807	157026061	13.277
2009	55209353	-31.2	52567025	-11.5	2642328	130642187	2.022
2010	70178223	27.1	70134201	33.4	44022	162064566	0.027
2011	108807392	55.0	78757666	12.3	30049726	217327107	13.826
2012	119817224	10.1	105139575	33.5	14677649	254225490	5.773
2013	113767395	-5.0	119128000	13.3	-5360605	273587529	1.959-
2014	105386623	-7.4	113473517	-4.7	-8086894	266420384	3.035-
2015	66470251	-36.9	70397515	-38.0	-39277264	199715699	-19.666
2016	54409270	-18.1	67067437	-4.7	-12658167	203869832	-6.208
2017	77422172	42.3	75490115	12.6	1932057	225995179	0.854
2018	91643667	42.3	104158183	7.1	-12514516	226455132	-5.526
2019	107566995	17.4	111723523	7.3	-4156528	276157867	-1.505
2020	63199689	-41.2	76082443	-31.9	-12882754	219768798	-5.861

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية 2004-2020.

- وزارة التخطيط والتعاون الاممائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، للسنوات 2004-2020.

نلاحظ من خلال جدول (١) والخاص بمكونات الموازنة العامة ونموها السنوي و نسبته من الناتج المحلي الإجمالي ، اذ أن أجمالي الإيرادات اخذت بالتزايد اعتباراً من عام 2004 لغاية علم 2009 بسبب أزمة الرهن العقاري انداك ومن ثم بدأت بالارتفاع لغاية عام 2013 ، ومن ثم بالانخفاض بعد تلك الفترة بسبب انخفاض اسعار النفط عالمياً وانعكس ذلك على الاعوام التي تلتها لتعاود الارتفاع في عام 2017 لغاية أزمة كوفيد 19 عام 2020 والتي تعتبر الاشد تأثيراً على الاقتصاد العراقي بسبب ريعيته ، وعند متابعة العلاقة بين الاتفاق العام والإيرادات العامة من خلال نسب نموها سنجد الارتباط الكبير بينها وهذا يفسر اعتداد الاتفاق العام على الإيرادات النفطية خلال مدة الدراسة وما يؤكد ذلك نسبة الفائض / العجز بالموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي اذ انخفضت هذه النسب في الاعوام التي شكلت نسب نمو الإيرادات سالبة والاحيرة منعكسة على الاتفاق العام ، اذا نلاحظ في عام 2009 ان نسبة الفائض في الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي انخفضت من (13.277) الى (2.022) بسبب انخفاض أجمالي الإيرادات من 80 ترليون الى 55 ترليون ليقابل ذلك انخفاض أجمالي الاتفاق العام من 59 ترليون الى 52 ترليون ، وعند تتبع علاقة الناتج المحلي الاجمالي بأجمالي

الايرادات والنفقات سنلاحظ قوة العلاقة نتيجة الارتباط بين هذه المتغيرات وحركتها صعوداً وهبوطاً، اذ انخفضت الايرادات في عام 2020 الى (63) ترليون ومعدل نمو سجل بحدود (-41.2)، بعدما كانت بعام 2019 بمقدار (107) ترليون ومعدل نمو بحدود (17.4)، لقابل ذلك انخفاض الاتفاق العام من (76) ترليون في عام 2020 مقارنة بعام 2019 (111) ترليون لينخفض معدل النمو من (7.3) الى (-31.9)، لينعكس ذلك على نسبة موقف الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي والذي بلغ العجز في عام 2020 بحدود (5.8) بعدما كان العجز بحدود (1.5) في عام 2019. وهذا مؤشر على مساهمة الايرادات النفطية في مكونات الناتج المحلي الاجمالي وعند تلك السنة تم الاقتراض من البنك المركزي لغضية عجز الموازنة العامة بحدود أكثر من (26) ترليون دينار وهذا بكل تأكيد سبب ضغط على قيمة العملة المحلية وزيادة الطلب على الدولار عبر نافذة بيع العملة.

3.4 ثانياً: تحليل اتجاهات موقف الحساب الجاري في العراق للمدة 2004-2020

يتسم موقف الحساب الجاري في العراق بالتذبذب الشديد ارتفاعاً وانخفاضاً بناءً على ارتفاع وانخفاض أسعار النفط الخام عالمياً، من هنا يقال أن الاقتصاد العراقي شديد الحساسية لموقف الحساب الجاري، لذلك يوصف الاقتصاد العراقي بالرعي، لان مصادر الدخل به تتحدد بالطلب الخارجي المرن وعند تتبع بيانات جدول (2) لموقف الحساب الجاري ونموه ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي سنلاحظ الاعتماد الكبير والعلاقة المباشرة في حركة الناتج المحلي الاجمالي بموقف الحساب الجاري.

جدول (2) الحساب الجاري ومعدل نموه ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2004-2020 (مليون دينار)

البند السنوات	الحساب الجاري	نمو %	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	نسبة موقف الحساب الجاري الى الناتج المحلي %
2004	-5796516	-	53235358	-10.888
2005	5048118	187.1	73533598	6.865
2006	18521580	266.9	95587954	19.376
2007	33161857	79.0	111455813	29.753
2008	42020417	26.7	157026061	26.760
2009	-493311	-101.2	130642187	-0.377
2010	1453244	394.6	162064566	0.896
2011	29228742	1911.3	217327107	13.449
2012	378788640	1195.9	254225490	148.997
2013	430082730	13.5	273587529	157.201
2014	224949984	-47.7	266420384	84.434
2015	-4377124	-101.9	199715699	-2.191
2016	46126504	1153.8	203869832	22.625
2017	93634588	103.0	225995179	41.432
2018	-11244618	-112.0	226455132	-4.9654
2019	27714354	3465.9	276157867	10.035
2020	-1582698	-105.7	219768798	-0.720

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية 2004-2020
- وزارة التخطيط والتعاون الاممائي، الجهاز المركزي للإحصاء، للسنوات 2004-2020
- اذ نلاحظ من خلال جدول (1) والخاص بالحساب الجاري ونموه ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي، اذ شهد في هذه المدة تذبذب بين العجز والفائض وقد بلغ العجز في عام 2009 بحدود (493) مليار دينار بعد أن كان فائض في عام 2008 بحدود (42) ترليون دينار ليسجل بذلك معدل نمو سالب (-101) بعد أن كان معدل

النمو (26) لتنعكس هذه المؤشرات في انخفاض نسبة مساهمة الحساب الجاري في الناتج المحلي الإجمالي من 26% (في عام 2008 إلى ناقص 0.3%) (في عام 2009، وعند مقارنة هذه الأرقام بالاعوام 2020 مقارنة بعام 2019 سنلاحظ حجم الارتباط بين موقف الحساب الجاري ونموه بحركة الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم في نسبة موقف الحساب الجاري في الناتج المحلي الإجمالي ، اذا تحول موقف الحساب الجاري من فائض محدود (27) ترليون دينار في عام 2019 الى عجز في عام 2020 بمحدود (1.5) ترليون دينار وهذا أدى الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من (276) ترليون دينار الى (219) ترليون دينار لنفس الاعوام ، مما سبب في انخفاض نسبة المساهمة للحساب الجاري من (10%) الى (0.7%) بسبب أزمة كوفيد 19 في تلك الفترة وهذا يفسر حجم الاعتماد على القطاع النفطي في حركة مكونات الناتج المحلي الإجمالي.

4.4 تحليل اتجاهات العلاقة بين موقف الموازنة العامة وموقف الحساب الجاري

توصف البلدان المعتمدة على النفط عموماً بالكفاءة الواطئة في إدارة الموارد العامة مع التوجه بالإففاق العام نحو الاتفاق التشغيل الاستهلاكي قليل الجدوى، والمنعكس بالأشهاد الضئيل للضرائب المباشرة والذي لا يتناسب مع مستوى الدخل ونمط توزيعه، لذلك تعتبر العلاقة بين الموازنة العامة والحساب الجاري هي الأساس في حركة كل مكونات الناتج المحلي الإجمالي والرابط بينهما هو سعر الصرف ، وذلك لخاصية الاتفاق العام والتي تمتاز بكونها استهلاكية بامتياز ، وخاصة نسبة العاملين في القطاع العام ذات الإنتاجية المنخفضة ، لم يعد ممكناً في العراق استيعاب المزيد من الناس للعمل في القطاع العام ومن الضروري المباشرة في التدابير التي تقود إلى انطلاق الاستثمار لتنمية الإنتاج والتشغيل خارج القطاع الحكومي لكن الإسراع في استكمال متطلبات البنى التحتية، يجب ان يكون منهجاً لرفع العائد على الاستثمار من جهة ثانية يتطلبان إقناذ كم كبير من الموارد التي تتجه إلى التنمية . ومن المؤشرات الاقتصادية المهمة ان الاتفاق العام يجب ان لايزداد عن 40% من الناتج المحلي الإجمالي ، مهمت بلغت الإيرادات النفطية أو على أقل تقدير لايتزايد معدل نمو الاتفاق الجاري نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ، وتوجيه زيادة الموارد نحو الاتفاق الاستثماري لتطوير البنى التحتية ، وعادة عندما ينمو الاتفاق الحكومي بمعدل يفوق نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأمد البعيد ، مالم تنمو الإيرادات الحكومية بمعدل ثابت اعتياداً على مصادر اعتيادية ومنظمة يصاب الاقتصاد بعجز مالي بنيوي والجدول (3) يوضح حجم العجز المالي البنيوي نتيجة ارتباط موقف الموازنة العامة بموقف الحساب الجاري والمنعكس على حركة الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 2004-2020.

جدول(3) الحساب الجاري وموقف الموازنة العامة ونسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2004-2020 (مليون دينار)

البنود	الحساب الجاري	العجز والفائض في الموازنة العامة	الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية	نسبة العجز / الفائض الى الحساب الجاري %	نسبة العجز/الفائض الى الناتج المحلي %
2004	-5796516	865248	53235358	-10.888	1.625
2005	5048118	14127715	73533598	6.865	19.212
2006	18521580	10248866	95587954	19.376	10.721
2007	33161857	15568219	111455813	29.753	13.968
2008	42020417	20848807	157026061	26.760	13.277
2009	-493311	2642328	130642187	-0.377	2.022
2010	1453244	44022	162064566	0.896	0.027
2011	29228742	30049726	217327107	13.449	13.826
2012	378788640	14677649	254225490	148.997	5.773
2013	430082730	-5360605	273587529	157.201	1.959-
2014	224949984	-8086894	266420384	84.434	3.035-
2015	-4377124	-39277264	199715699	-2.191	19.666-
2016	46126504	-12658167	203869832	22.625	6.208-
2017	93634588	1932057	225995179	41.432	0.854
2018	-11244618	-12514516	226455132	-4.9654	5.526-
2019	27714354	-4156528	276157867	10.035	1.505-

2020	-1582698	-12882754	219768798	-0.720	-5.861
------	----------	-----------	-----------	--------	--------

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية 2004-2020

- وزارة التخطيط والتعاون الاممائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، للسنوات 2004-2020

- وزارة التخطيط ، مديرية الحسابات القومية ، النشرات الاقتصادية 2004-2020

نلاحظ من خلال جدول (3) والخاص بالحساب الجاري وموقف الموازنة العامة ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ، مدى الترابط بين موقف الموازنة العامة وموقف الفائض/ العجز بالحساب الجاري ونفس الاتجاه، لذلك يقال ان العجز مزدوج بل أكثر من ذلك أن العجز أصبح تزام بسبب ارتباط نمو الإيرادات النفطية بنمو الاتفاق الجاري وإذا ذهبنا ابعد من ذلك سنجد ارتباط الإيرادات النفطية بفقرة الرواتب والاجور ، وهذه العلاقات المرتبطة بالفرضيات تفسر بكل تأكيد على حركة الناتج المحلي الاجمالي المرتبطة بعلاقة الموازنة العامة بالحساب الجاري ، وعند تتبع الحساب الجاري منذ عام 2004 أخذ بالتزايد المتسارع لغاية أزمة الرهن العقاري والتي تبين اثرها في عام 2009 عندما انخفضت الإيرادات النفطية لتشكّل عجز في الحساب الجاري بلغ بمقدور (493-) مليار دينار ، وعند تتبع بيانات الموازنة لنفس المدة نلاحظ الترابط بين الحسابين حيث سجلت الموازنة العامة تزايداً وامتوالية لغاية عام 2009 اذا انخفض الفائض بشكل كبير من (20.8) ترليون دينار عام 2008 الى (2.6) ترليون عام 2009، ولو تتبعنا نسب مساهمة الحساب الجاري والموازنة العام الى الناتج المحلي الاجمالي سنلاحظ زيادة النسبة المئوية للحسابين اعتباراً من عام 2004 الى غاية عام 2009 ، اذا انخفضت نسبة مساهمة الحساب الجاري في الناتج المحلي الاجمالي من (26.7%) عام 2008 الى (0.37-) عام 2009 ، وكذلك انخفضت نسبة مساهمة موقف الموازنة العامة في الناتج المحلي الاجمالي من (13.2%) عام 2008 الى (2.02%) عام 2009 لتعاود الارتفاع في عام 2010 والسنوات التي تلتها لكل من الحساب الجاري والموازنة العامة ، لغاية أحداث داعش في عام 2014 والذي انعكس بشكل سلبي على كل مكونات القطاعات الاقتصادية لحين تحرير المناطق من هذا التنظيم الارهابي ، وعند مقارنة الاعوام 2019 بعام 2020 سنلاحظ مدى الترابط والاهمية بين موقف الحساب الجاري وموقف الموازنة اضافة الى نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بمكوناته ، حيث نلاحظ انتقال الحساب الجاري من فائض بمقدار (27.7) ترليون دينار عام 2019 الى عجز بمقدار (1.5-) ترليون دينار عام 2020 ، وكذلك الانتقال من عجز في الموازنة العامة بمقدار (4.15-) ترليون دينار عام 2019 الى عجز أكبر بمقدار (12.88-) ترليون دينار عام 2020 وهذا يفسر الركود الاقتصادي العالمي الذي تأثر بجائحة كوفيد 19 والمسببة الى صدمتين في أن واحد على الاقتصاد العراقي والمتمثلة بالصدمة الخارجية (عجز ميزان المدفوعات) وصدمة داخلي (عجز الموازنة العامة) ، وعند تتبع نسب العجز في كل من الحساب الجاري والموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2020 مقارنة بعام 2019 سنلاحظ حجم الضغط الكبير على قيمة العملة المحلية والتي سببت انخفاض كبير في حجم الاحتياطيات الدوائية لدى البنك المركزي نتيجة تغطية عجز الموازنة العامة والذي يقدر بأكثر من (26) ترليون دينار وكان هذا العجز المبرر للتدخل بقيمة العملة المحلي من خلال رفع سعر الصرف الرسمي من (1182) دينار لكل دولار الى (1450) دينار لكل دولار.

5. قياس وتحليل أثر الحساب الجاري في الموازنة العامة للاقتصاد العراقي المدة 2004-2020

سنحاول فيما يلي بناء نموذج لتفسير وتحليل العلاقة بين موقف الموازنة العامة والحساب الجاري في الاقتصاد العراقي ومعرفة شكل واتجاه وقوة العلاقة للموازنة العامة كمتغير تابع (Dependent variable) داخل النموذج ، وبعض المتغيرات التفسيرية (Independent variable) التي يتوقع أن تساهم في تفسير المتغير التابع (كوجرات، الجزء الاول ، 215) وذلك في ضوء ما أقرت به النظرية الاقتصادية والاستفادة من الأدبيات الأكثر أنشأاً وتناولاً لهذا الموضوع .

1.5 توصيف متغيرات النموذج

لغرض بناء نموذج قياسي يوضح دور المتغيرات التفسيرية التي تم حصرها ببعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على الحساب الجاري والتي يتوقع أن يكون لها تأثير على معادلة الموازنة العامة داخل الاقتصاد العراقي وسوف يتم التعبير عن هذه المتغيرات كما يلي :

- 1Y: أجمالي الاتفاق العام
- 2Y: فائض أو عجز الموازنة العامة
- 1X: ناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية
- 2X: الحساب الجاري

2.5 نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية

ان عملية اخضاع المتغيرات المستخدمة في اي دراسة تحليلية وبالأخص التي يتم تناولها الجوانب الاقتصادية لاختبار السكون من اجل التحقق من وجود اتجاهات عشوائية معينة تجعل السلسلة الزمنية غير مستقرة مما يتطلب معالجتها قبل البدء بالتحليل القياسي حيث تعد اختبارات جذر الوحدة للسكون من اهم الطرق

الاحصائية وادقها في تحديد سكون او عدم سكون السلاسل الزمنية ، وهناك العديد من اختبارات جذر الوحدة لمعرفة درجة السكون للسلسلة الزمنية في دراستنا هذه سوف نعلم اشهر الاختبارات للسكون وهو اختبار ديكي - فولر المعدل (Dickey-Fuller Tests) والتي اعتمدت في البحث Rehman & Deyuan, 2018: 8)). اذ يتم توضيح نتائج تحليل السلاسل الزمنية محل الدراسة لأختبار اسقراريتها عبر الزمن ، وذلك بأستخدام معادلة الاولى وهي تقدير انحدار ديكي فولر الذي يحتوي على حد الثابت واتجاه العام وهو النموذج الاشملى ، والجدول (4) يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات الداخلة في النموذج .

جدول (4) ملخص نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) سلسلة زمنية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
	At Level				
		Y1	Y2	X1	X2
With Constant	t-Statistic	-1.9582	-2.1392	-1.9608	-2.7645
	<i>Prob.</i>	0.2989	0.2334	0.2991	0.0868
		n0	n0	n0	*
With Constant & Trend	t-Statistic	0.1080	-3.0655	-1.4622	-2.5846
	<i>Prob.</i>	0.9927	0.1539	0.7993	0.2903
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.4050	-2.2263	0.4370	-2.1513
	<i>Prob.</i>	0.7854	0.0291	0.7965	0.0344
		n0	**	n0	**
At First Difference					
		d(Y1)	d(Y2)	d(X1)	d(X2)
With Constant	t-Statistic	-3.6982	-3.6243	-3.3060	-3.6113
	<i>Prob.</i>	0.0186	0.0227	0.0334	0.0202
		**	**	**	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.1120	-3.6699	-3.5257	-3.6567
	<i>Prob.</i>	0.0072	0.0606	0.0730	0.0618
		***	*	*	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.6277	-3.3772	-3.2054	-3.7717
	<i>Prob.</i>	0.0016	0.0029	0.0035	0.0011
		***	***	***	***
Notes:					
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant					
b: Lag Length based on AIC					
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:					
Dr. Imadeddin AlMosabbah					
College of Business and Economics					
Qassim University-KSA					

و يتضح من الجدول (3) أنه حسب اختبار ديكي فولر (ADF) بالحد الثابت ان السلاسل الزمنية للمتغير الحساب الجاري (2X) وفقاً للتحليل القياسي مستقرة عند المستوى ، وكذلك متغير الاتفاق العام (1Y) بدون حد ثابت واتجاه تعطي درجة سكون متطابقة في المستوى ، ولكن بقية المتغيرات مثل موقف الموازنة العامة (2Y) والنتائج المحلي الاجمالي (1X) ، تكون ساكنة بعد اخذ الفرق الاول لها وبالتالي فإنها متكاملة من الدرجة الاولى ، لذا سيتم تقدير النموذج من خلال استخدام الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة (ARDL).

3.5 تقدير المعادلة الاولى (معادلة الاتفاق العام) باستخدام الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

بعد الانتهاء من المرحلة التحقق من استقرار السلاسل الزمنية للمتغير التابع والمتغيرات التفسيرية وتحويل السلاسل الزمنية غير مستقرة إلى سلاسل زمنية مستقرة ، وأعتاد النموذج الخطي في التقدير للحصول على معاملات دقيقة وغير متحيزة ، تأتي الخطوة الاخرى ، وهي صياغة النموذج الذي يأخذ الشكل التالي :

$$Y_1 = a + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \varepsilon_t \quad (1)$$

وتطبيق النموذج بالاعتماد على البيانات في اعلاه ، وذلك بعد اخذ الفروق للسلاسل الزمنية غير المستقرة ، نجد أن نتائج التقدير قد جاءت على النحو التالي وفق انموذج (ARDL)

جدول (5) تقدير المعادلة الاولى باستخدام الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

Dependent Variable: D(Y1)			
Method: ARDL			
Date: 10/13/22 Time: 15:27			
Sample (adjusted): 2006 2020			
Included observations: 15 after adjustments			
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)			
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)			
Dynamic regressors (1 lag, automatic): D(X1) X2			
Fixed regressors: C			
Number of models evaluated: 8			
Selected Model: ARDL(1, 0, 0)			
Note: final equation sample is larger than selection sample			
Variable	Coefficient	Std. Error	Prob.*
D(Y1(-1))	-0.044353	0.197667	0.8266
D(X1)	0.453405	0.094254	0.0005
X2	0.019646	0.024968	0.4480
C	-2584118.	3851014.	0.5160
R-squared	0.709140	Mean dependent var	3313818.
Adjusted R-squared	0.629815	S.D. dependent var	20433180
S.E. of regression	12432131	Akaike info criterion	35.73265
Sum squared resid	1.70E+15	Schwarz criterion	35.92146
Log likelihood	-263.9948	Hannan-Quinn criter.	35.73063
F-statistic	8.939630	Durbin-Watson stat	2.346217
Prob(F-statistic)	0.002750		
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model			

selection.		
------------	--	--

وبالنظر إلى نتائج التقدير الواردة في جدول (5) يتضح لنا مايلي :

1 بالنسبة لأختبار معنوية معادلة الانحدار يلاحظ أن قيمة F-statistic المحسوبة جاءت مساوية لـ (8.93963) وهي قيمة جوهرية عند أي مستوى معنوية ، وتؤكد ذلك قيمة P-Value التي جاءت مساوية (0.0027) ، وهو الامر الذي من خلاله نستطيع رفض فرض العدم لصالح الفرض البديل ، القائل بأن واحد على الاقل من معاملات الانحدار يختلف معنوياً عن الصفر . وبالتالي جوهرية المعادلة ككل في التأثير على المتغير التابع الاتفاق العام في التوصيف الدقيق نظراً لخصوصية البلدان الريفية.

2 بالنسبة لمدى مساهمة المتغيرات التفسيرية في تحديد سلوك المتغير التابع ، يتضح لنا من قيمة معامل التحديد 2R التي جاءت مساوية الى 0.71 أي أن 71% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الاتفاق العام) ترجع إلى المتغيرات التفسيرية والمتبقي يعود إلى متغيرات لا يمكن قياسها أو أخطاء في التقدير.

3 قيمة إحصائية Durbin-Watson stat والتي بلغت (2.346) ، وهي قيمة قريبة من (2) ، مما يعني أن هذا النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي وعليه مستقبل فرضية العدم وترفض الفرضية البديلة لكون فرضية العدم تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لكون قيمة D.W. والبالغة (2.346) أصغر من قيمة (dl-4) الحد الأدنى.

4 وجود علاقة طردية بين الاتفاق العام والحساب الجاري ، وهذا يفسر ارتباط الاتفاق العام بالحساب الجاري من خلال الإيرادات النفطية عبر سعر الصرف .

5 كذلك وجود علاقة طردية بين الاتفاق العام والناتج المحلي الاجالي ، وهذا يفسر ارتباط الاتفاق العام بالناتج المحلي الاجالي من خلال الإيرادات غير النفطية عبر الناتج غير النفطي وهم مؤشر يحدد تلك العلاقة نسبة الاتفاق الاستثماري من الاتفاق العام .

6 عند غياب المتغيرات المستقلة من النموذج فان المتغير التابع (الاتفاق العام) سوف ينخفض بمقدار قيمة الحد الثابت والبالغة بحدود (2,584.118) مليار دينار عراقي.

7 معنوية المعلمة المقدرة لمتغير الناتج المحلي الاجالي والبالغة (4.8) عند جميع مستويات المعنوية (10%، 5%، 1%) بينما عدم معنوية المعلمة المقدرة في التأثير على المتغير التابع لمتغير الحساب الجاري في الاتفاق العام خلال مدة الدراسة ، وهذا يفسر عدم استقرار العلاقة نتيجة تقلبات موقف الحساب الجاري.

4.5 منهجية التكامل المشترك بأستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) ، وفقاً للنموذج الاول

سيتم استخدام هذه الطريقة لاختبار التكامل المشترك من خلال منهجية (ARDL) والسبب في ذلك للتأكد من بشأن خصائص السلاسل الزمنية وسكونها ، ومنه اختبار طريقة (Pesaran) بأستخدام منبج الحدود (Bounds test) والتي تعد هي الافضل مقارنة بطريقة جوهانسن والطرق الاخرى (كوجرات، الجزء الثاني، 2015). اذ يمكن تطبيق هذه الطريقة بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما اذا كانت مستقرة عند المستوى او متكاملة من الدرجة واحد، او خليط بين الاثنين ، ولكن بشرط لا يمكن تطبيق هذا الاختبار اذا كانت السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية ، ومن مميزات هذه الطريقة تتمتع بخصائص افضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الاخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك.

جدول (6) منهجية التكامل المشترك من خلال اختبار الحدود (ARDL)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	11.80132	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	15		Finite Sample: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

وبالنظر إلى نتائج التقدير الواردة في جدول (6) يتضح لنا مايلي :

أن قيمة احصاء (F) المحسوبة في النموذج الاول والبالغة (11.8) أكبر من القيم الحرجة للحد الاعلى وعند جميع المستويات ، ومن ثم فان فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يتم رفضها ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات في هذا النموذج .

5.5 اجراء الاختبارات التشخيصية للنموذج الاول

للتأكد من جود النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية ، تم اجراء الاختبارات التشخيصية (Diagnostic Tests) وفقاً لاختبار (Lagrange Multiplier) والتي توضحها نتائج الجداول (7) و(8) التالية:

أ. يشير اختبار الارتباط التسلسلي (LM Test) (Bresch-Godfrey Serial Correlation) بين الاخطاء العشوائية ، الى ان القيمة الاحصائية (F) بلغت (0.466) عند مستوى دلالة (0.711) وقيمة (2X) المقابل لها تساوي (1.69) عند مستوى دلالة (0.63) ، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بانه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار .

ب. تشير نتائج الاختبارات التشخيصية أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للاخطاء باستعمال اختبار (LM) ويبين ذلك احصائية الاختبار التساوي (2.304) كما ان القيمة الاحتمالية (0.155) أكبر من 5% ومنه تقبل فرضية العدم القائلة بأن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الاخطاء.

جدول (7) اختبار عدم ثبات التباين

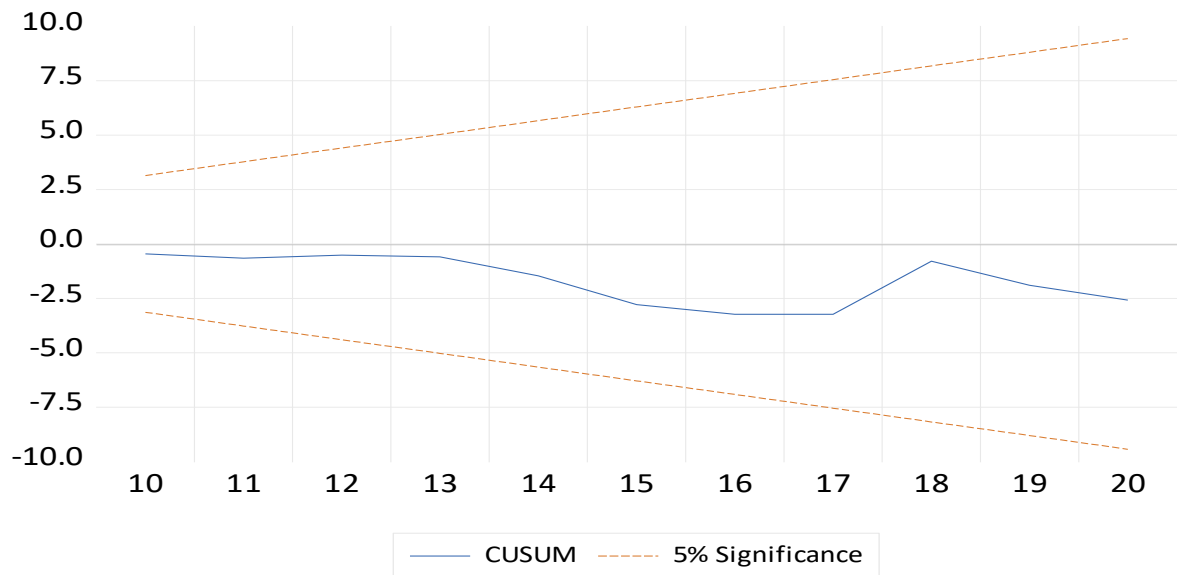
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.466480	Prob. F(3,11)	0.7115
Obs*R-squared	1.692949	Prob. Chi-Square(3)	0.6385
Scaled explained SS	2.092439	Prob. Chi-Square(3)	0.5534

جدول (8) اختبار الارتباط الذاتي (LM).

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	2.304646	Prob. F(2,9)	0.1555
Obs*R-squared	5.080307	Prob. Chi-Square(2)	0.0789

6.5 اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج الاول (ARDL) المقدر

وفقاً لـ (Pesaran) 1997، فان الخطوة التي تلي خلو النموذج من المشاكل القياسية وفق نموذج (ARDL) تتمثل في اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الاجلين القصير والطويل ، اي خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن ، وللتحقق من ذلك يتم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (CUSUM) ، اذا يتحقق الاستقرار الهيكلية للمعاملات المقدر بصيغة (UECM) لنموذج (ARDL) اذا وقع الشكل البياني الاحصائي داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ، ومن ثم تكون المعلمات غير مستقرة اذا انتقل الشكل البياني للاختبار خارج هذه الحدود عند هذا المستوى ، ويتضح من خلال الشكل ان المعلمات المقدره للنموذج (ARDL) المستخدم مستقرة هيكلياً عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة ، وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل حيث وقع الشكل البياني لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5% ، والشكل (1) يوضح المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (CUSUM)



شكل (1) مجموع تراكمي للبواقي (CUSUM)

7.5 تقدير المعادلة الثانية (معادلة الموازنة العامة) باستخدام الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ((ARDL)

بعد الانتهاء من المرحلة التحقق من استقرار السلاسل الزمنية للمتغير التابع والمتغيرات التفسيرية وتحويل السلاسل الزمنية غير مستقرة إلى سلاسل زمنية مستقرة ، وأعتاد الانموذج الخطي في التقدير للحصول على معاملات دقيقة وغير متحيزة ، تأتي الخطوة الأخرى ، وهي صياغة النموذج للموازنة العامة والذي يأخذ الشكل التالي

$$Y_2 = a + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \varepsilon_t \quad (2)$$

وينطبق النموذج بالاعتماد على البيانات في اعلاه ، وذلك بعد أخذ الفروق للسلاسل الزمنية غير المستقرة، نجد أن نتائج التقدير قد جاءت على النحو التالي وفق انموذج (ARDL) :

جدول (9) تقدير المعادلة الأولى باستخدام الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

Dependent Variable: D(Y2)				
Method: ARDL				
Date: 10/13/22 Time: 15:34				
Sample (adjusted): 2007 2020				
Included observations: 14 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): D(X1) X2				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 8				
Selected Model: ARDL(2, 0, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*

D(Y2(-1))	-0.323370	0.179799	-1.798503	0.1056
D(Y2(-2))	-0.460893	0.183285	-2.514625	0.0331
D(X1)	0.360858	0.086045	4.193804	0.0023
X2	0.039704	0.022211	1.787545	0.1075
C	-2059009.	3651915.	-0.563816	0.5867
R-squared	0.732294	Mean dependent var		-1652259.
Adjusted R-squared	0.613314	S.D. dependent var		17868734
S.E. of regression	11111506	Akaike info criterion		35.55731
Sum squared resid	1.11E+15	Schwarz criterion		35.78555
Log likelihood	-243.9012	Hannan-Quinn criter.		35.53619
F-statistic	6.154755	Durbin-Watson stat		2.271167
Prob(F-statistic)	0.011414			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

وبالنظر إلى نتائج التقدير الواردة في جدول (9) يتضح لنا مايلي :

- 1 بالنسبة لأختبار معنوية معادلة الانحدار يلاحظ أن قيمة F-statistic المحسوبة جاءت مساوية لـ (6.1547) وهي قيمة جوهرية عند أي مستوى معنوية ، وتؤكد ذلك قيمة الـ P-Value التي جاءت مساوية (0.011) ، وهو الامر الذي من خلاله نستطيع رفض فرض العدم لصالح الفرض البديل ، القائل بأن واحد على الاقل من معاملات الانحدار يختلف معنوياً عن الصفر . وبالتالي جوهرية المعادلة ككل في التأثير على المتغير التابع موقف الموازنة العامة في التوصيف الدقيق نظراً لخصوصية البلدان الريفية.
- 2 بالنسبة لمدى مساهمة المتغيرات التفسيرية في تحديد سلوك المتغير التابع ، يتضح لنا من قيمة معامل التحديد 2R التي جاءت مساوية الى 0.73 أي أن 73% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهو (الموازنة العامة) ترجع إلى المتغيرات التفسيرية والمتبقي يعود إلى متغيرات لا يمكن قياسها أو أخطاء في التقدير.
- 3 قيمة إحصائية Durbin-Watson stat والتي بلغت (2.271) ، وهي قيمة قريبة من (2) ، مما يعني أن هذا النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي وعليه مستقبل فرضية العدم وترفض الفرضية البديلة لكون فرضية العدم تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لكون قيمة D.W والبالغة (2.271) أصغر من قيمة (dl-4) الحد الأدنى.
- 4 عند تفسير معادلة الانحدار والعودة الى بيانات جدول (3) نلاحظ العجز في الموازنة العامة للسنوات الثمانية الاخيرة باستثناء عام 2017 وعملية التغطية لهذا العجز من خلال الاقتراض الخارجي والداخلي يؤشر الى العلاقة غير المنضبطة بين الموازنة العامة والحساب الجاري لذلك ظهرت نتائج التحليل لمعادلة الانحدار وجود علاقة طردية من خلال تحسن موقف الحساب الجاري، وهذا يفسر ارتباط العجز في الموازنة العامة بالعجز بموقف الحساب الجاري وقيمة التأثير بلغت بمحدود (0.039).
- 5 كذلك وجود علاقة طردية بين موقف الموازنة العامة والنتائج المحلي الاجمالي، وهذا يفسر اثر الناتج المحلي الاجمالي بموقف الموازنة العامة من خلال الايرادات غير النفطية عبر الناتج غير النفطي وأهم مؤشر يحدد تلك العلاقة نسبة الاتفاق الاستثنائي من الاتفاق العام .
- 6 عند غياب المتغيرات المستقلة من النموذج فان المتغير التابع (الاتفاق العام) سوف ينخفض بمقدار قيمة الحد الثابت والبالغة بمحدود (-2,059.009). مليار دينار عراقي.
- 7 معنوية المعلمة المقدرة لمتغير الناتج المحلي الاجمالي والبالغة (4.19) عند جميع مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%) بينما معنوية المعلمة المقدرة عند مستوى 10% في التأثير على المتغير التابع لمتغير الحساب الجاري في الموازنة العامة خلال مدة الدراسة، وهذا يفسر عدم استقرار العلاقة نتيجة تقلبات موقف الحساب الجاري المعتمد بشكل شبه تام على الايرادات النفطية .

8.5 منهجية التكامل المشترك بأستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) ، وفقاً للنموذج الثاني

سيتم استخدام هذه الطريقة لاختبار التكامل المشترك من خلال منهجية (ARDL) والسبب في ذلك للتأكد من بشأن خصائص السلاسل الزمنية وسكونها ، ومنه اختبار طريقة (Pesaran) بأستخدام منبج الحدود (Bounds test) والتي تعد هي الافضل مقارنة بطريقة جوهانسن والطرق الاخرى.اذ يمكن تطبيق هذه الطريقة بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما اذا كانت مستقرة عند المستوى او متكاملة من الدرجة واحد، او خليط بين الاثنين ، ولكن بشرط لايمكن تطبيق هذا الاختبار اذا كانت السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية ، ومن مميزات هذه الطريقة تتمتع بخصائص افضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الاخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك.

جدول (10) منهجية التكامل المشترك من خلال اختبار الحدود (ARDL)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	13.82670	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	14		Finite Sample: n=35	
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

وبالنظر إلى نتائج التقدير الواردة في جدول (6) يتضح لنا مايلي :

أن قيمة احصاء (F) المحسوبة في النموذج الاول والبالغة (13.8) أكبر من القيم الحرجة للحد الاعلى وعند جميع المستويات، ومن ثم فان فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يتم رفضها ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات في هذا النموذج .

9.5 اجراء الاختبارات التشخيصية للنموذج الاول

للتأكد من جود النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية ، تم اجراء الاختبارات التشخيصية (Diagnostic Tests) وفقاً لاختبار (Lagrange Multiplier) والتي توضحها نتائج الجداول (11) و(12) التالية:

أ. يشير اختبار الارتباط التسلسلي (LM Test) Bresch-Godfrey Serial Correlation بين الاخطاء العشوائية ، الى ان القيمة الاحصائية (F) بلغت (1.79) عند مستوى دلالة (0.214) وقيمة (2X) المقابل لها تساوي (6.20) عند مستوى دلالة (0.184) ، مما يجعلنا نقبل فرضية عدم القائلة بانه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار .

ب. تشير نتائج الاختبارات التشخيصية أن النموذج لايعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للاخطاء بأستعمال اختبار (LM) () ويبين ذلك احصائية الاختبار التي تساوي(0.309) كما ان القيمة الاحتمالية (0.743) أكبر من 5% ومنه تقبل فرضية عدم القائلة بأن النموذج لايعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الاخطاء.

جدول(7) اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.791318	Prob. F(4,9)	0.2147

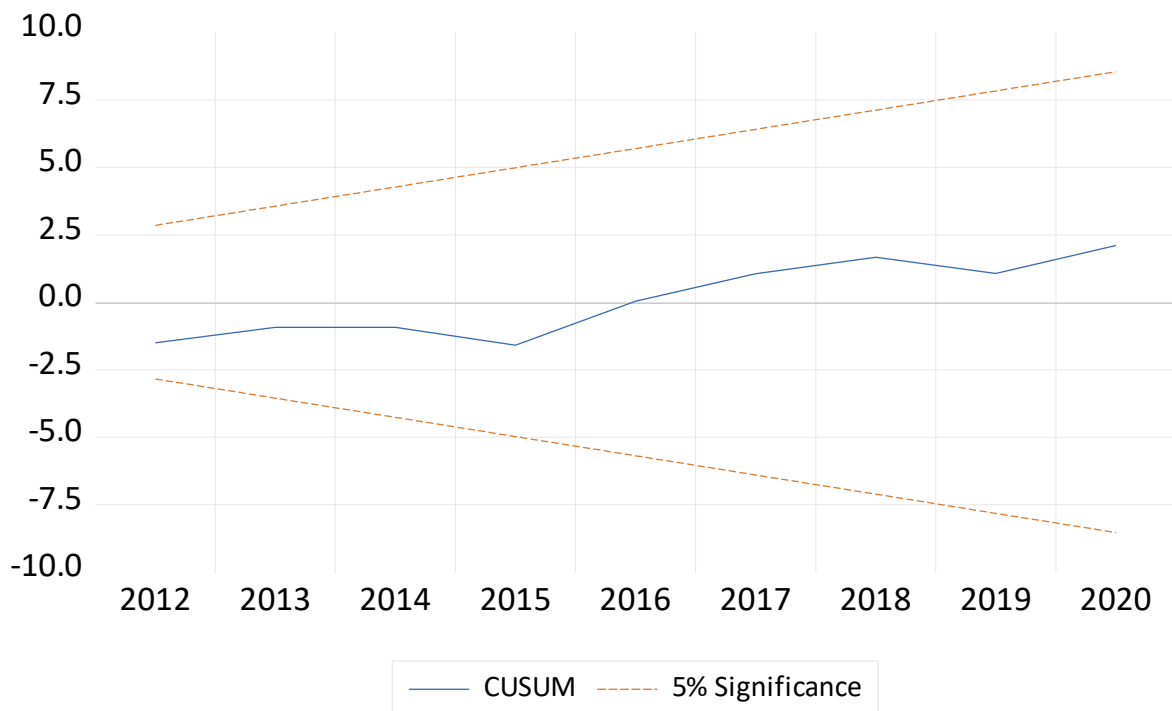
Obs*R-squared	6.205513	Prob. Chi-Square(4)	0.1843
Scaled explained SS	2.003998	Prob. Chi-Square(4)	0.7350

جدول (8) اختبار الارتباط الذاتي (LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.309132	Prob. F(2,7)	0.7436
Obs*R-squared	1.136178	Prob. Chi-Square(2)	0.5666

10.5 اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات للنموذج الثاني (ARDL) المقدر

وفقاً لـ (Pesaran) 1997، فإن الخطوة التي تلي خلو النموذج من المشاكل القياسية وفق نموذج (ARDL) تتمثل في اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل، أي خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن، وللتحقق من ذلك يتم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (CUSUM)، إذا يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة (UECM) لنموذج (ARDL) إذا وقع الشكل البياني الاحصائي داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، ومن ثم تكون المعلمات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني للاختبار خارج هذه الحدود عند هذا المستوى، ويتضح من خلال الشكل ان المعلمات المقدرة للنموذج (ARDL) المستخدم مستقرة هيكلياً عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة، وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل حيث وقع الشكل البياني لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، والشكل (2) يوضح المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (CUSUM)



شكل (2) مجموع تراكمي للبواقي (CUSUM)

6. الاستنتاجات والمقترحات

1.6 الاستنتاجات

1. أن من أهم العلاقات الاقتصادية في الدول الريفية انتقال أثر موقف الحساب الجاري في مكونات الموازنة العامة للدولة، بحيث تنبثق هذه العلاقة من الهيكل الاقتصادي ونوع النظام الاقتصادي والمالي المتبع من قبل الدولة، وإن دراسة تلك العلاقة بين التوازن الداخلي (الموازنة العامة) ممثلاً للسياسة المالية ورصيد الحساب الجاري ممثلاً لسياسة ميزان المدفوعات، ترمي إلى معرفة القناة التي تربط بين القطاعين. وأحد أشكال هذه العلاقة في الاقتصادات الريفية هو الاعتماد الدولة على إيرادات الصادرات النفطية، وهو الحساب المجهن على ميزان المدفوعات، كما أنها تعدّ مصدر الحصول على السلع والخدمات التي لا يؤمنها مرونة القطاعات الاقتصادية في مكونات الناتج المحلي الإجمالي.

2. تتسم الموازنة العامة في العراق بالطابع الاستهلاكي التشغيلي على حساب الطابع الاستثماري ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مساهمة أجمالي الإيرادات ونموه بالاتفاق العام ونموه خلال مدة الدراسة فهي لا تقل عن 90% في أحسن الظروف من هنا بنمو الاتفاق العام بنمو الإيرادات النفطية عبر مدة البحث وبنمو أكثر من الناتج المحلي الاجمالي وهذا يؤشر الخاصية الربعية ويؤشر حجم العجز البنوي لجميع القطاعات الاقتصادية بمكونات الناتج المحلي الاجمالي.
3. يتسم موقف الحساب الجاري بصورة عامة والحساب التجاري بصورة خاصة في العراق بالتذبذب الشديد ارتفاعاً وانخفاضاً بناءً على ارتفاع وانخفاض أسعار النفط الخام عالمياً ، من هنا يقال أن الاقتصاد العراقي شديد الحساسية لموقف الحساب الجاري والمعطوف على مكونات الناتج المحلي الاجمالي والرابط بينهما موقف الموازنة العامة، لذلك يوصف الاقتصاد العراقي بالربيعي ، لان مصادر الدخل به تتحدد بالطلب الخارجي ، والبيانات تشير لموقف الحساب الجاري أثره ونموه ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي .
4. أن من أهم العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية للدول الربعية هي العلاقة بين الموازنة العامة والحساب الجاري لانها تمثل الاساس في حركة كل مكونات الناتج المحلي الاجمالي والرابط بينهما هو سعر الصرف (لكون الاتفاق العام والإيرادات العامة بالدينار -ومكونات الحساب الجاري بالدولار) ، وان خاصية الاتفاق العام تمتاز بكونها استهلاكية بامتياز لتلك الدول ذات الكفاءة المتدنية في إدارة الموارد العامة ذات التوجه بالإفاق العام نحو الاتفاق التشغيل الاستهلاكي قليل الجدوى، والمنعكس بالأسهم الضئيل للضرائب المباشرة والذي لا يتناسب مع مستوى الدخل ونمط توزيعه.
5. من خلال نتائج التحليل القياسي تبين وجود علاقة طردية بين موقف الموازنة العامة وموقف الحساب الجاري وهذا يفسر خاصية العجز المزيج في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث ، علماً أن جميع الكعالم تجاوزت الاختبار بمحدودها الامنة ، ومن اهمها اختبارات الاستقرار واختبارات ثبات تجانس التباين وحدود الخطأ اضافة الى اختبارات الاستقرار الهيكلية.

2.6 المقترحات

1. ربط الاتفاق العام بمصطلح عائد الدينار المنفق وما يسمى بكفاءة الاتفاق العام ، وذلك لربط الموازنة العامة بالاهداف الاستراتيجية المستقبلية التي تنصب في نمو الناتج المحلي الاجمالي عبر قناة الاستثمار الحقيقي ، اي بمعنى ارتباط ونمو الاتفاق الاستثماري بنمو الناتج غير النفطي ، للمساهمة في الإيرادات غير النفطية .
2. العمل على نمو الاتفاق العام بمعزل عن نمو الإيرادات النفطية ، وانما من خلال نمو الناتج المحلي الاجمالي والاخير يمول الاتفاق عبر الضرائب وبانواعها .
3. تحسين القدرة التنافسية عبر السلع المتاجر بها ، من خلال توجيه برامج الاستثمار في تنمية الصادرات في سياق بيئة ملائمة من الاسعار النسبية ، وذلك من خلال اعطاء الاولوية للمشاريع المتجهة الى التصدير او الى لتغطية الاستهلاك المحلي بالحد الأدنى ، لكون نسبة المكون المحلي سترتفع في الاستثمار وتخفيض من نسبة المكون الاجنبي وهذا بكل تأكيد سيققل من الطلب على العملة الاجنبية مما سيحقق الاستقرار في سوق الصرف ، مما يسبب تغطية جزء من عجز الحساب الجاري والموازنة العامة .
4. القضاء على الاختلالات الهيكلية من خلال تنوع مصادر الدخل عبر السياسات الاقتصادية لترشيد الاستهلاك والحد من نمو الاستيرادات وذلك لقياس تكلفة السياسة المالية عن طريق خفض الاتفاق العام الاستهلاكي وزيادة الإيرادات غير النفطية من مصادر اخرى من خلال تعزيز الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية والمتنوعة بالقطاع الزراعي والصناعي والكهرباء والبناء والتشييد... الخ .

7. المصادر والمراجع

1.7 التقارير

1. البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والابحاث قسم إحصاءات ميزان المدفوعات للسنوات 2004 - 2020.
2. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، للسنوات 2004 - 2020.
3. وزارة التخطيط ، مديرية الحسابات القومية ، النشرات الاقتصادية 2004 - 2020.

2.7 الرسائل والاطاريح

1. الحيدري ، هيو عثمان اسماعيل ، 2021 " تحليل وقياس أثر الموازنة العامة على ميزان المدفوعات لبلدان مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق للمدة 1988- 2018 " اطروحة الدكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة صلاح الدين ، قسم الدراسات العليا.

3.7 البحوث والدراسات، والكتب

1. منصورى، الحاج العربي ، والشاهد واليأس 2020 " دراسة العلاقة السببية بين الاتفاق الحكومي و ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000- 2017 باستخدام نموذج أشعة الانحدار الناقى (var) ، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادية .
2. حسنين محسن مخيف ، وأديب قاسم شندي 2020 " تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في مصر لمدة 1990- 2018 ، العدد 12 المجلد 33 مجلد الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية.
3. عبد الوحيد ، وقجاني عبد الحميد 2018 " أثر عجز الموازنة العامة على عجز الميزان التجاري في الجزائر دراسة تحليلية قياسية 1980- 2016 مجلة نور للدراسات .

4. الكسواني ، الخطيب ممدوح 2001 " العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية " دراسات اقتصادية " السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية - نصف سنوية محكمة .
5. كوجارات، دامودار، 2015، ترجمة عودة هند عبد الغفار وآخرون، الاقتصاد القياسي، الجزء الاول، دار المريح للنشر، الرياض، السعودية .
6. كوجارات، دامودار، 2015، ترجمة عودة هند عبد الغفار وآخرون، الاقتصاد القياسي، الجزء الثاني، دار المريح للنشر، الرياض، السعودية .
7. Coban & Balikcioglu, 2016 Triple deficit or twin divergency: A dynamic panel analysis , they international journal of economic and social research, 12(2), 273-280.
8. Aljiboory G 2012 the analysis of the relationship between the public budget and the balance of payment in Iraq for the period 1991 to 2008 Al-anbar university journal of economic and administration sciences 48.
9. أبديجان، مايكل ، ترجمة منصور محمد إبراهيم 2012 "الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات دار المريح، السعودية .
10. نشأت الوكيل 2006، التوازن النقدي ومعدل الصرف ، دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقود وسعر الصرف ، الطبعة الاولى ، دار عابدين للطباعة ، القاهرة ، مصر .
11. أحمد أبرهي العلي ، 2015، التمويل وسوق الصرف والتنمية في اقتصاد نفطي – عمان -دار الايام للنشر والتوزيع .
12. وردة، موساوي 2016 " تحليل العلاقة بين العجز الموازي والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2010". مجلة الاقتصاد والتنمية -مخبر التنمية المستدامة، جامعة يحيى فارس -المدينة.